بعد أزمة في الهيملايا العام الماضي

الرئيس الصيني ورئيس الوزراء الهندي يتفقان على خفض التوتر الحدودي

تعهد الرئيس الصيني شي جينبينغ ورئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي في ختام قمة «غير رسمية» في الصين امس السبت العمل على خفض التوتر الحدودي بعد أزمة في الهيملايا العام الماضي.

وأجرى الزعيمان محادثات ليومين في مدينة ووهان بوسط الصين ناقشا خلالها سبل تحسين العلاقات التي تأزمت عندما تواجه جيشا بلديهما في منطقة دوكلام المتنازع عليها.

وقالت وزارة الخارجية الهندية في بيان بعد الاجتماع إن الزعيمين «أكدّا على أهمية الحفاظ على السلام والهدوء في كافة المنطقة الحدودية الهندية–الصينية».

وقالت الوزارة أن «الزعيمين أصدرا توجيهات استراتيجية لجيشيهما لتقوية الاتصال من أجل بناء الثقة والتفاهم المتبادل وتعزيز الفاعلية والغاء الطابع المفاجئ من اجراءات ادارة شؤون الحدود» مضيفة أن الجانبين «سيعملان بشكل جاد على تطبيق مختلف إجراءات بناء الثقة».

وعبرت نيودلهي عن قلقها ازاء «حزام واحد طريق واحد» وهي برنامج بنية تحتية للتجارة العالمية يتضمن مشروعا كبيرا يعبر المنطقة الخاضعة لباكستان من كشمير المتنازع عليها وتطالب بها نيودلهي.

غير أن البيان الهندي لم يأت على ذكر المشروع، وأكد في المقابل على أن الزعيمين اتفقا على التعاون حول عدد كبير من المواضيع من التنمية الاقتصادية إلى محاربة الإرهاب.

ويمضي الزعيمان صباح السبت في نزهة على متن قارب في بحيرة إيست ليك في ووهان، قبل تناولهما الغداء.

وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة أن شي ومودي «تبادلا الآراء حول العلاقات الثنائية والقضايا الدولية والاقليمية ذات الاهتمام المشترك صباح السبت، في أجواء ودية وغير رسمية». وشهد يوم الجمعة جولة في متحف واجتماع ومأدبة عشاء.

وكانت الدولتان قد أعلنتا في وقت سابق إنهما ملتزمتان حل الخلافات الحدودية المستمرة من خلال الحوار، لكن لم يتم إحراز تقدم.

وخاضت الدولتان حربا في 1962 على السيادة على ولاية اروناتشال براديش، واحتلت القوات الصينية مؤقتا جزءا من تلك الاراضي الواقعة في الهيمالايا.

ولا يزال ذلك الخلاف قائما: فالهند تعتبر اروناتشال براديش إحدى ولاياتها الشمالية الغربية، فيما تطالب الصين بالسيادة على نحو 90 ألف كيلومتر من اراضي المنطقة.

في شباط/فبراير الماضي احتجت بكين لدى نيودلهي بسبب زيارة لمودي إلى الولاية.

والعام الماضي تواجه الجيشان الصيني والهندي في منطقة دوكلام الواقعة في اعالي الهيمالايا والتي تطالب بها الصين وبوتان حليفة الهند.

بدأ الخلاف في حزيران/يونيو الماضي عندما ارسلت الصين قوات لبناء طريق ونشرت الهند قوات لوقف المشروع،وتم تجنب أزمة في آب/اغسطس عندما انسحبت الدولتان النوويتان.

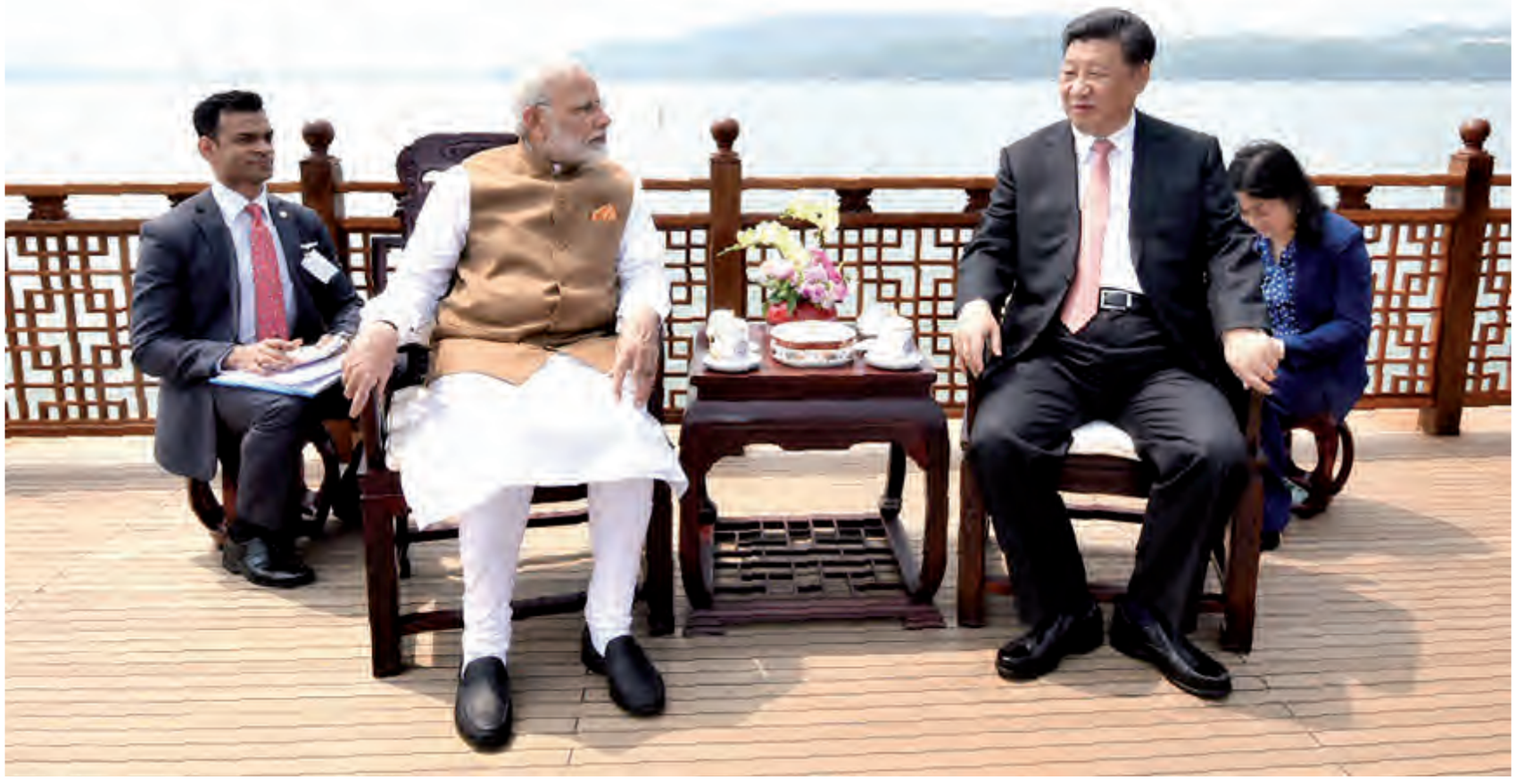

الرئيس الصيني ورئيس الوزراء الهندي

آلاف الأشخاص يفرون من المعارك في شمال بورما

فر آلاف الاشخاص من تجدد المعارك بين الجيش البورمي ومتمردين في شمال البلاد النائي، كما اعلن مسؤول في الأمم المتحدة.

وفي تصريح لوكالة فرانس برس، قال مارك كاتس رئيس مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (اوشا)، ان اكثر من 4000 شخص قد نزحوا في الأسابيع الثلاثة الأخيرة من ولاية كاشين، شمال بورما، قرب الحدود مع الصين.

ولا تتضمن هذه الأرقام حوالى 15 الف شخص فروا منذ بداية السنة، واكثر من 90 الفا يعيشون في مخيمات للمهجرين في ولايتي كاشين وشان منذ سقوط وقف لإطلاق النار بين الحكومة ومتمردي «جيش استقلال كاشين» في 2011.

واوضح كاتس «تلقينا تقارير من منظمات محلية تفيد بوجود اعداد كبيرة من المدنيين الذين ما زالوا عالقين في المناطق التي يشملها النزاع»، مشيرا الى ان «حرصنا الاساسي هو سلامة المدنيين».

ولم يكن في وسع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية تأكيد المعلومات التي تفيد ان مدنيين قد قتلوا في المعارك الاخيرة.

وبالإضافة الى ازمة الروهينغا في الجزء الغربي من بورما الذي تقطنه اكثرية من البوذيين، يشهد شمال البلاد ايضا مواجهات تشارك فيها اقليات اثنية اخرى.

والمناطق الحدودية لبورما غير مستقرة منذ الاستقلال عن الاستعمار البريطاني في 1948، وتحصل فيها حركات تمرد كثيرة مع انتشار ميليشيات محلية وعمليات تهريب مخدرات.

واعلنت الزعيمة البورمية أونغ سان سو تشي انها وضعت نصب عينيها مسألة التوصل الى السلام منذ تسلمت مهامها في 2016 بعد عقود النظام العسكري، لكن التقدم بطيء.

وتؤكد مجموعات للدفاع عن حقوق الانسان ان الجيش كثف حملته في المناطق النائية من بورما خلال ازمة الروهينغا التي حملت حوالى 700 الف شخص على الفرار الى بنغلادش.

ووصفت الولايات والأمم المتحدة القمع العسكري بأنه «تطهير عرقي»، لكن بورما تؤكد انها تدافع عن نفسها فقط ضد المتمردين من الروهينغا.

نزوح آلاف الأشخاص في بورما

الزعيمان أكدا ضرورة التوصل لاتفاق لنزع السلاح النووي

بيونغ يانغ تتحدث عن «حقبة جديدة للسلام» غداة القمة التاريخية بين الكوريتين

أعلنت كوريا الشمالية امس السبت ان القمة مع كوريا الجنوبية شكلت «لقاء تاريخيا» يمهد لبداية حقبة جديدة وذلك بعد أن أكد زعيماهما التزامهما السعي إلى التوصل لاتفاق سلام دائم ونزع السلاح النووي. ونشرت وكالة الانباء الكورية الرسمية النص الكامل لإعلان بانمونجوم الذي وقعه الزعيمان في نهاية القمة، وقالت إن اللقاء يمهد ل«المصالحة الوطنية والوحدة والسلام والازدهار».

وفي هذه الوثيقة، أكد الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ اون ورئيس كوريا الجنوبية مون جاي–إن «الهدف المشترك المتمثل بالتوصل إلى شبه جزيرة خالية من السلاح النووي من خلال نزع الأسلحة». وطالما ارادت بيونغ يانغ نهاية للوجود العسكري الأميركي وحمايته النووية للجنوب، لكنها قامت باجتياح جارتها في 1950 وهي الوحيدة بين الكوريتين التي تمتلك سلاحا نوويا.

ولفت محللون إلى ان قمتين سابقتين اختتمتا ايضا بمظاهر التأثر ووعود مشابهة من جانب كوريا الشمالية، لكن النتيجة لم تكن مثمرة نهاية الامر. وطالما أصرت بيونغ يانغ على أنها تحتاج للاسلحة النووية للدفاع عن نفسها بمواجهة اجتياح اميركي.

لكنها عرضت التفاوض على ذلك مقابل ضمانات أمنية، بحسب سيول، رغم أن كيم لم يشر إلى ذلك علنا في قمة الجمعة التاريخية.

وفي تقرير منفصل ذكرت وكالة الانباء الكورية الشمالية إن الزعيمين «تبادلا الآراء بشكل صريح ومنفتح» حول مواضيع منها «ضمان السلام على شبه الجزيرة الكورية ونزع الاسلحة النووية فيها». وكرست صحيفة رودونغ سينوم، الناطقة باسم حزب العمال الحاكم في الشمال أربعا من صفحاتها الست للقمة، ونشرت 60 صورة 15 منها على صفحتها الأولى. وبث التلفزيون الحكومي مشاهد من الاجتماع استمرت بضع دقائق بينها العناق بين الزعيمين، لكن مع تعليق صوتي، وقامت المذيعة الشهيرة ري تشون هي بقراءة الإعلان.

وقال يانغ مو–جين من جامعة الدراسات الكورية الشمالية إن حجم التغطية مؤشر الى أن الشمال «صادق في التزامه». واضاف لوكالة فرانس برس «كما إنه مؤشر آخر لواشنطن في التحضير للقمة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية مفاده أن +الكرة في ملعبك الآن+».

عبد الله غول لن يترشح للانتخابات في تركيا

أعلن الرئيس التركي السابق عبد الله غول رفيق الدرب السابق للرئيس رجب طيب اردوغان امس السبت أنه لن يترشح للانتخابات الرئاسية المبكرة في حزيران/يونيو لعدم تمكنه من حمل المعارضة على الالتفاف حوله. وقال غول خلال مؤتمر صحافي في اسطنبول «لم يعد من الوارد الدخول في آلية من أجل ترشحي» مبررا هذا القرار بعدم وجود «توافق واسع النطاق» عليه. وأكد أنه لو تم مثل هذا التوافق لكان «تحمل مسؤولياته». وجرت مناقشات مكثفة الأسبوع الماضي بين عدة أحزاب معارضة حول طرح ترشيح الرئيس الحادي عشر لتركيا (2007–2014) لكن البعض رفض هذا الاحتمال رفضا باتا ولا سيما بسبب العلاقة الوثيقة التي كانت تربطه في الماضي بإردوغان.

وكان من شأن ترشيح غول أن يثير معركة أشقاء مع إردوغان.

وساهم غول مع إردوغان في تأسيس حزب العدالة والتنمية عام 2001 وكان وزير خارجية في عهد رئاسة إردوغان بين 2003 و2007 قبل أن يصبح رئيسا حتى 2014.

وبدأت الخلافات تظهر بينهما خلال رئاسة غول، غير أنه حرص على الدوام على عدم انتقاد إردوغان بشكل مباشر.

ومن دون أن يذكره بالإسم، ندد غول السبت بـ«أجواء الاستقطاب» السائدة في تركيا وشدد على أهمية «الفصل بين السلطات والحقوق والحريات». وبالرغم من عدم ترشحه، يبدو أن غول أثار استياء رفاقه السابقين وقال رئيس الوزراء بن علي يلديريم الجمعة «كنت أفضل أن يقول غول منذ البداية +إنني في خدمة حزبي+».

وأعلن اردوغان ان الانتخابات التشريعية والرئاسية التي كانت مقررة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ستجري في 24 حزيران/يونيو المقبل. وتدخل الإصلاحات الدستورية التي أقرت في استفتاء عام في نيسان/أبريل 2017 والتي تقضي بتعزيز صلاحيات الرئاسية، حيز التنفيذ اعتبارا من هذه الانتخابات.

المعارضة في مدغشقر تواصل المطالبة باستقالة الرئيس

احتشد اكثر من الف من انصار المعارضة امس السبت بوسط انتاناناريفو، عاصمة مدغشقر، للمطالبة بالاستقالة الفورية للرئيس هيري راجاوناريمامبيانينا.

ومنذ اسبوع، يحتل معارضو رئيس الدولة الشارع، للاحتجاج على التبني الاخير لقوانين انتخابية يعتبرونها منحازة، قبل سبعة اشهر من الانتخابات الرئاسية والنيابية المقررة نهاية السنة.

ومن المقرر ان تتخذ المحكمة الدستورية العليا التي لجأ اليها نواب من المعارضة، موقفا من هذه القوانين.

وقبل اسبوع، تحولت تظاهرة اولى للمعارضة حظرتها السلطات، الى مواجهات خطيرة مع قوى الأمن. وقتل اثنان على الاقل من المحتجين، وأصيب خمسة عشر آخرون، برصاص الشرطة والجيش المتهمين باطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين.

والتقى مندوبون من حزب الرئيس والمعارضة مساء الأربعاء تحت اشراف الاتحاد الافريقي، لايجاد حل للأزمة، لكنهم لم يتوصلوا الى نتيجة.

وكتب على لافتة في ساحة 13 مايو السبت «انسحب يا راجاو القاتل».

ووسط التصفيق قال النائب المعارض لانتو راتوكومانغا «يجب ان نزيل من راياتنا اسم الرئيس، لأننا نعتبر ان راجاو لم يعد رئيسا للجمهورية، وبدلا منه يجب ان نكتب +راجاو إذهب+».

ورفعت المعارضة الى المحكمة الدستورية العليا طلب اقالة هيري راجاوناريمامبيانينا.

وتشكل التظاهرات اليومية التي تجري في انتاناناريفو منذ اسبوع اول تمرد خطير يستهدف رئيس الدولة منذ انتخابه اواخر 2013.

ولم يعلن راجاوناريمامبيانينا بعد ما اذا كان سيترشح الى ولاية ثانية نهاية السنة، لكن معارضيه الاساسيين، مارك رافالومانانا، الرئيس من 2002 الى 2009، وأندري راجولينا الذي حكم من 2009 الى 2014، لمحا الى انهما مستعدان للترشح من جديد ضد النظام القائم.

«آسيان» تشير إلى تهديدات «حقيقية» من داعش في جنوب شرق آسيا

أعلن رئيس وزراء سنغافورة لي هسين لونغ امس السبت أن جنوب شرق آسيا يواجه تهديدات «حقيقية» من تنظيم الدولة الاسلامية رغم هزيمته في الشرق الاوسط ، متحدثا خلال قمة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان).

كما حذر لي من مخاطر الحمائية الاقتصادية معتبرا أن التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين «يثير القلق».

وفي بيان صدر في ختام القمة، تعهد قادة دول الرابطة تكثيف الجهود من أجل إنجاز المفاوضات حول شراكة اقتصادية إقليمية شاملة ومكافحة «مد من الحمائية».

وهذه الشراكة المدعومة من بكين ستجمع بين دول آسيان العشر وشركائها المحليين (الصين واليابان وأستراليا والهند وكوريا الجنوبية ونيوزلندا).

ولإثبات تصميمهم على مكافحة الإرهاب، اتفاق قادة آسيان كذلك على بدء مفاوضات حول معاهدة تسليم موقوفين بين البلدان الأعضاء (بروناي وكمبوديا وأندونيسيا ولاوس وماليزيا وبورما والفيليبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام)، وضع مشروع بشأنها. وتواجه بعض الدول الـ10 الاعضاء في آسيان التي تعد 650 مليون نسمة منذ زمن التهديد الاسلامي ومجموعات متطرفة تعزز وجودها مع بروز تنظيم الدولة الاسلامية. ولا يزال تنظيم الدولة الاسلامية يهدد جنوب شرق آسيا رغم هزيمته العسكرية في العراق وسوريا، وفي موازاة ذلك فان التطور الرقمي يجعل البلدان اكثر عرضة للهجمات الالكترونية بحسب لي.

وقال لي «جنوب شرق آسيا في امان لكن هذه التهديدات حقيقية». واضاف «علينا مقاومة التهديدات الكلاسيكية وغير التقليدية سواء الارهاب او الهجمات الالكترونية». وأعلن لي للصحافة بعد انتهاء القمة «علينا الآن بكل بساطة أن نضع (المشروع) رسميا ونبدأ بالتفاوض حول معاهدة تسليم حقيقية لآسيان». ورأى أن «هذا لا يفترض أن يستغرق الكثير من الوقت».

26 مشتبها بانتمائهم إلى «داعش» يحاكمون في ايران

مثل 26 شخصا يشتبه بانتمائهم إلى تنظيم الدولة الاسلامية أمام محكمة في إيران امس السبت على خلفية هجمات العام الماضي استهدفت مجلس الشورى الايراني وضريح آية الله روح الله الخميني، بحسب وسائل إعلام محلية.

وقتل 17 شخصا وجرح عشرات في هجمات متزامنة في طهران في 7 حزيران/يونيو الماضي. وأعلن تنظيم الدولة الاسلامية مسؤوليته عنها في أول اعتداء له في إيران.

وذكرت وكالة ميزان للانباء المرتبطة بالقضاء إن العديد من المتهمين إيرانيون انضموا إلى التنظيم المتطرف في دول مجاورة وعادوا إلى إيران لشن هجمات.

وقتل خمسة من المهاجمين في ذلك اليوم، لكن الشرطة قالت حينها إن خمسة اشخاص اعتقلوا في مسرح الهجمات في وسط وجنوب طهران.

وأفادت تقارير باعتقال عشرات آخرين في الاشهر التي اعقبت الهجمات، عدد كبير منهم في عمليات على الحدود مع العراق وتركيا.

ولم ترد تفاصيل تذكر عن اليوم الأول للمحاكمة التي انعقدت بحضور اهالي القتلى.

وتدعم إيران ذات الغالبية الشيعية السلطات العراقية ونظام الرئيس السوري بشار الاسد في معركتهما ضد جماعات سنية متطرفة.

سنغافورة لم تتلق طلبا رسميا لاستضافة القمة الأميركية الكورية الشمالية -

أعلنت سنغافورة امس السبت عدم تلقي طلب «رسمي» لاستضافة قمة مرتقبة بين الرئيس الاميركي دونالد ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ اون.

وكان ترامب قد أعلن الجمعة أن لائحة الأماكن المحتملة لعقد اللقاء أصبحت تضم مكانين لم يحددهما. وتقول بعض التقارير إن سنغافورة، المركز المالي المزدهر في جنوب شرق آسيا، واحد من المكانين المحتملين. ويأتي اللقاء المرتقب في الاسابيع المقبلة عقب انفراج في الاشهر الأخيرة بين كوريا الشمالية النووية وجارتها، أفضى إلى قمة تاريخية بين كيم والرئيس الكوري الجنوبي مون جاي–ان عقدت الجمعة. واتفق الزعيمان على السعي إلى التوصل لمعاهدة سلام ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة المقسمة.

وخلال اجتماع لقادة رابطة دول جنوب شرق آسيا (اسيان) علق رئيس الوزراء السنغافوري لي هسين لونغ على التكهنات بشأن احتمال استضافة الدولة–المدينة قمة ترامب–كيم.

وقال للصحافيين «بالنسبة للموقع، قرأنا مثلكم التقارير نفسها في الصحف بشأن الأماكن المحتملة لعقد قمة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية». واضاف «لم نتلق أي دعوات أو طلبات رسمية من أي من الجانبين. إنها مسألة يتعين ان توافق عليها كل من كوريا الشمالية والولايات المتحدة». وتابع «أشك في أن تكونا قد اتخذتا القرار».